مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة الخاصة

سمو رئيس الوزراء لدى حضوره الجلسة

وافق على التوصيات المقدمة بعد مناقشة ساخنة وسجالات بين النواب والحكومة

مجلس الأمة: تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير شامل عن «الداو»

كتب مصطفى كامل

افتتح الرئيس مرزوق الغانم الجلسة في تمام الساعة 9:30 موجها التحية للبارونة كاثرين اشتون نائبة رئيس المفوضية العليا للشؤون السياسية والخارجية والامنية في الاتحاد الاوروبي والوفد المرافق لها معربا عن تطلعه لمزيد من التعاون بين مجلس الامة والمفوضية الاوروبية.

النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد: نرحب بزيارة البارونة كاثرين اشتون للبلاد في هذا التوقيت للتباحث في وجهات النظر مؤكدا على علاقة دول الخليج مع الاتحاد الاوروبي.

ثم انتقل لتلاوة اسماء السادة الاعضاء الحضور والمتغيبين بعذر والطلب المقدم لعقد الجلسة الخاصة لاستيضاح السياسة الحكومية في التعامل مع عقد الشراكة بين شركة البتروكيميات الكويتية مع شركة الداو كيمكال العالمية وما ترتب على فسخ عقده والغرامة المترتبة على هذا الفسخ.

الرئيس مرزوق الغانم: هل لدى الحكومة بيان بهذا الشان.

وقال وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير ان قضية صفقة «كي داو» شكلت مثالا صارخا لهدر المال العام مؤكدا تعاونه مع المجلس ولجنة التحقيق البرلمانية للوصول الى الحقيقة ومحاسبة من تسبب بهدر المال العام وإحالته إلى النيابة العامة.

واضاف الوزير العمير في بيان ادلى به خلال الجلسة ان الحكومة كانت تأمل بعقد هذه الجلسة بعد الانتهاء من لجان التحقيق سواء اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عدنان شهاب الدين «والتي أوشكت ان تنتهي من عملها أو لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية التي عقدت عدة اجتماعات وتسعى لاعداد تقريرها ورفعه الى مجلس الأمة».

واضاف ان عددا من النواب ارتأوا الدعوة لعقد هذه الجلسة ووافقت الحكومة على الحضور وتلبية الدعوة برغبة صادقة منها في التعاون ودرءا لأن يفسر رأيها على أنها لا تريد عرض ما لديها من حقائق وبيانات حول صفقة الداو.

وشدد على أنه يشارك المجلس الحرص على جلي الحقائق ومعرفة المتسبب واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بحفظ الأموال العامة والبقاء على حرمتها مستعرضا ما تم من إجراءات لعقد صفقة الشراكة «كي-داو» وملابسات إلغائها وما ترتب على ذلك من حكم التحكيم بشأن هذا الإلغاء.

وذكر ان التوجهات الاستراتيجية المعتمدة لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة حددت للمرحلة المقبلة حتى عام 2020 أهداف القطاع النفطي في نشاط البتروكيماويات والتي ترتكز على التوسع في نشاط البتروكيماويات داخل وخارج الكويت.

واضاف ان تلك الاستراتيجية تضمنت بناء وشراء أصول بتروكيماوية رائدة في الاسواق المتطورة خارج الكويت بالمشاركة مع شريك أجنبي وعليه سعت شركة صناعة الكيماويات البترولية منذ عام 2003 جاهدة للحصول على أفضل الفرص الاستثمارية وجاء من ضمن اختياراتها شركة داو كيميكال كشريك استراتيجي في هذا المجال.

وأوضح ان مشروع المشاركة «كي داو» يتمثل في تكوين مشاركة عالمية في مجال الأولفينات من خلال تأسيس شركة مملوكة مناصفة بالتساوي بين الطرفين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو كيميكال بحيث تمتلك الشركة الجديدة ما نسبته حوالي 40 في المئة من أصول شركة داو كيميكال بقيمة إجمالية قدرها 15 مليار دولار حصة شركة صناعة الكيماويات البترولية منها تبلغ 7.5 مليار دولار.

واشار الى ان شركة الكيماويات البترولية أفادت بأنها استوفت الحصول على الموافقات القانونية والاجراءات الصحيحة حيث عرضت الدراسة المبدئية على مجلس إدارة شركة صناعة الكيماويات البترولية في 22 اكتوبر 2007 والذي وافق على المضي بالدراسات التفصيلية ورفع توصية إلى مجلس إدارة المؤسسة بذلك.

واضاف الوزير العمير «أصدر مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية قراره بالموافقة على الدراسات المبدئية في 13 نوفمبر 2007 وعرضت الدراسة المبدئية على لجنة الاستراتيجيات والهيكل التنظيمي واللجنة المالية المنبثقة عن المجلس الأعلى للبترول ورفعت توصياتها إلى المجلس الأعلى للبترول في 20 نوفمبر 2007».

واضاف ان المجلس الأعلى للبترول وافق على المضي بالدراسات التفصيلية للمشاركة في 6 ديسمبر 2007 وتم توقيع مذكرة التفاهم بين الشركة وشركة داو كيميكال في 13 ديسمبر 2007.

وافاد بانه جرى تشكيل فريق المشروع بعضوية ممثلين عن مؤسسة البترول الكويتية ومستشارين خارجيين لإجراء المعاينة التفصيلية وإعداد العقود والاتفاقيات التي تحكم المشاركة بشكلها النهائي تمهيدا للتوقيع عليها بعد الحصول على الموافقات اللازمة وفقا للنظام الأساسي للشركة ولائحة السلطات المالية المعتمدة من مجلس الإدارة.

وبين ان مجلس إدارة الشركة وافق على الدراسات النهائية للمشاركة ورفع قراره الى مجلس إدارة المؤسسة في 25 اغسطس 2008 كما وافق مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية على الدراسات النهائية للمشاركة في 17 سبتمبر 2008 والتي بلغت فيها تكلفة حصة شركة صناعة الكيماويات البترولية في مشروع المشاركة مبلغ 9.43 مليار دولار.

واشار إلى أن النتائج النهائية للمعاينة التفصيلية عرضت على لجنة الاستراتيجيات والهيكل التنظيمي واللجنة المالية المنبثقة عن المجلس الأعلى للبترول في 6 و10 نوفمبر 2008 حيث رفعت اللجنة توصياتها بالموافقة على مشروع المشاركة مع مفاوضة شركة داو كيميكال بشأن تقييم أصول المشاركة في ظل الأوضاع الاقتصادية والتوقعات المستقبلية لصناعة البتروكيماويات.

واضاف ان المجلس الأعلى للبترول استعرض في 20 نوفمبر 2008 تقرير اللجنة ووافق على توصياتها وأوصى المجلس بإجراء مفاوضات مع شركة داو كيميكال للحصول على خصم على سعر الشراء وعرض النتائج مجددا على المجلس للبت فيه.

وبين ان الشركة قامت بالتفاوض مجددا مع شركة داو وتم اجراء التخفيض لتصبح حصة الشركة في المشاركة 7ر5 مليار دولار حيث وافق المجلس الاعلى للبترول على المضي باجراءات توقيع اتفاقية المشاركة في 24 نوفمبر 2008.

وذكر ان توقيع اتفاقية المشاركة تم في 28 نوفمبر 2008 وتحدد تاريخ 2 يناير 2009 موعدا لبدء النشاط الرسمي للشركة وأخطرت الشركة ديوان المحاسبة في 14 ديسمبر 2008 علما بالمشروع وتم تسليمه نسخة من الاتفاقية وفق نص المادة «6» من القانون رقم «1» لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة.

واضاف ان شركة الكيماويات البترولية أفادت بأن الصفقة قد حازت على جميع الموافقات القانونية والاجرائية اللازمة وفق ما جاء بقرار مجلس الوزراء رقم 1262.

وأوضح انه خلال هذه الفترة كانت هناك تحذيرات وآراء تنصح بعدم المضي بهذه الصفقة لعدة اعتبارات أبرزها ما أثير بمكتب الاستثمار في لندن من بعض المستشارين الماليين كما تبنى بعض السياسيين هذا الرأي وحملوا لواء معارضة الصفقة بسبب الأزمة العالمية التي ألقت بظلالها على الوضع الاقتصادي العالمي.

وقال الوزير العمير ان «مجلس الوزراء اقتنع انذاك بعدم اتمام الصفقة والتخارج منها وعليه قرر مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 1262 في 28 ديسمبر 2008 توجيه المجلس الأعلى للبترول لإلغاء اتفاقية المشاركة فتم إلغاؤها اعتمادا على ما جاء ببنود العقد انه يجوز فسخ العقد من خلال تشريع قانون يعيق اتمامها أو قرار سيادي يصدر بفسخها».

وأضاف انه بعد إلغاء الإتفاقية توجهت شركة داو كيميكال للتحكيم والمطالبة بالتعويض الذي يتحمله أي طرف يمتنع عن تنفيذ العقد والذي تم وضع سقف له ببنود العقد ويبلغ في حده الأقصى 5ر2 مليار دولار وذلك بناء على الأضرار الفعلية والمدعمة بالمستندات التي يتكبدها الطرف المتضرر من عدم تنفيذ العقد وتقدره هيئة التحكيم.

ولفت إلى أن صفقة «كي - داو» كانت صفقة تجارية دولية وليست عقد مقاولة في دولة الكويت وتخرج عن نطاق قرار مجلس الوزراء رقم 11 لسنة 1988 موضحا أن المعمول به تجاريا ودوليا هو أن ينص في عقود الاستحواذ على قانون محايد بين الطرفين وعليه تم اختيار القانون الانجليزي والتحكيم الدولي.

وشدد الوزير العمير على أهمية التروي وعدم الاستعجال في تقديم بلاغات غير مكتملة الى النيابة العامة حتى انتهاء تقارير لجنتي التحقيق الوزارية والبرلمانية مضيفا ان «من توجه إليه الإدانة في التحقيق سنحيله إلى النيابة العامة».

وردا على طلب نيابي «بإعادة القياديين الذين تصدوا لقضية الداو إلى أماكن عملهم السابقة وإنصافهم حيث وقع عليهم الظلم» أكد الوزير رفضه فصل أي انسان من عمله ظلما موضحا أن هناك من لجأ الى القضاء «ولا نملك في المرحلة إلا أن ننتظر أن يفصل القضاء في موضوعهم وسننتصف كل مظلوم» في قضية الداو.

وجدد التأكيد على ان الحكومة لم تستعجل في دفع غرامة العقد إنما دفعتها بعد عام من صدور حكم هيئة التحكيم إلا «أننا وصلنا الى مرحلة لا يمكننا تجاوزها أو ان نتأخر في الدفع حيث هددت الداو بتجميد أصول وممتلكات الشركة في الخارج في أمريكا وفرنسا وغيرها وضغطت بزعم أن الكويت لا تلتزم بالأحكام الدولية».

وقال الوزير ان شركة الكيماويات البترولية أفادت بانها كانت تقوم بإحاطة مجلس إدارتها أولا بأول بمجريات التحكيم والمراحل التي وصلها إليها كما أن المسؤولين في مؤسسة البترول الكويتية يقومون بإحاطة مجلس إدارة المؤسسة والمجلس الأعلى للبترول بمستجدات التحكيم وموقف الشركة وجميع المخاطر المتعلقة بالقضية. وأضاف ان شركة الكيماويات أفادت بانها حرصت من خلال مؤسسة البترول الكويتية على إحاطة إدارة الفتوى والتشريع بجميع مذكرات الخصوم رغم عدم ولاية إدارة الفتوى والتشريع على منازعات الشركات التابعة للمؤسسة وطلبت المؤسسة آراء الإدارة في المسائل القانونية المتعلقة بالتحكيم.

وأكد ان الشركة بذلت أقصى جهودها في الترافع أمام هيئة التحكيم من خلال محاميها الدوليين «اشرست» والذين يصنفون من ضمن أكبر مكاتب المحاماة الرائدة على مستوى العالم ويعمل بها أكثر من 1700 مستشار ومحامي.

واضاف ان الشركة مثلها أمام هيئة التحكيم الخبير الدستوري الكويتي الدكتور محمد المقاطع لبيان الجوانب الدستورية حول قرار الإلغاء كما قامت الشركة بالاستعانة بالمكاتب الاستشارية المتخصصة في النواحي الكمية والاقتصادية والفنية والمحاسبية «برايس ووتر هاوس» والتي تصنف من ضمن أكبر أربعة مكاتب استشارية عالمية وذلك لدحض مطالبات شركة داو كيميكال.

وأوضح العمير ان دفاع الشركة تركز على أن قراري مجلس الوزراء والمجلس الاعلى للبترول هما قرارين صادرين من جهتين حكوميتين تنفيذا لصلاحياتهما القانونية والدستورية ولهما قوة قانونية وملزمين للشركة ومؤديين إلى أن تنفيذ الاتفاقية غير قانوني.

وافاد بان هيئة التحكيم لم تأخذ بهذا الدفاع حيث توصلت إلى أن القرارين لا يمنعان الشركة قانونا من التنفيذ علما بأن الشركة ومستشاريها نجحوا في تخفيض قيمة المطالبة التي تقدمت بها شركة داو كيميكال والبالغة 4ر5 مليار دولار إلى المبلغ الذي قررته هيئة التحكيم والبالغة 2ر16 مليار دولار.

واضاف ان هيئة التحكيم أصدرت قرارا بدفع فائدة على إجمالي مبلغ التعويض تسري من تاريخ وقوع الضرر وحتى إتمام السداد.

وبشأن مساعي القطاع النفطي للتوصل إلى تسوية مع شركة داو كيميكال لتفادي التحكيم أوضح الوزير العمير أن مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رأى في تاريخ 28 ابريل 2011 أنه من الأفضل التوصل الى تسوية مع شركة داو كيميكال.

وبين أن «الأمر عرض على المجلس الاعلى للبترول في 27 يونيو 2012 حيث أحيط المجلس علما بقيام وزير النفط الأسبق بتكليف الرئيس التنفيذي السابق للمؤسسة للتنسيق مع شركة داو كيميكال لتقديم عناصر رئيسية لمشروع جديد يكون من ضمنه سحب قضية التحكيم.

وتابع «وقد أكد المجلس الأعلى للبترول ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة قبل رفع التوصيات الخاصة بذلك لمجلس الوزراء».

وذكر ان تلك المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود نتيجة إصرار وتمسك شركة داو كيميكال بوجوب حصولها على تعويض مادي كبير عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة إلغاء الاتفاقية.

واشار الى ان «داو كيميكال قد حاولت التفاوض في بداية إلغاء الصفقة من أجل إيجاد بدائل عن التعويض لكن مساعيها رفضت».

ولفت إلى أنه فور صدور قرار التحكيم في شهر مايو 2012 سارع مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق من أعلى الكفاءات الوطنية برئاسة الدكتور عدنان شهاب الدين وكلفها بمهام مراجعة

الشيخ محمد العبدالله

علي الراشد متحدثا

العبدالله: لا أحد فوق القانون ومن سيثبت تورطه سيحال إلى النيابة العامة

الراشد: "الفتوى والتشريع" تقدمت بكتاب رسمي لمجلس الوزراء يتضمن 10 حلول لعدم الدفع وتم توبيخها

كلام الراشد غير دقيق وقمت بالاتصال برئيس الفتوى آنذاك ولا نستطيع اعتماد رأي من دون كتاب رسمي

عبدالصمد: شركة جديدة تطلب من الحكومة تعويضاً بمليار دينار ويجب تدارك القضية كي لا تتحول إلى «داو» ثانية

حديث بين سمو الرئيس والخالد والعمير

الكندري للعمير: أخشى تدويرك أو إبعادك عن الحكومة إذا استمررت بالسعي لكشف ملابسات «الداو»

جانب من جلسة أمس الخاصة